

## تقرير حول ورشة عمل "تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس"

### المنعقدة بتاريخ 21 تشرين الثاني 2009 في فندق رمادة بلازا

برعاية وزير التجارة والصناعات التقليدية السيد رضا بن مصباح انعقدت في تونس ورشة عمل حول تطوير وإصلاح القوانين التجارية وذلك بتاريخ 21 تشرين الثاني 2009 في فندق رمادة بلازا.

وقد شارك في الحوار كاتب الدولة لشؤون التجارة الخارجية السيد شكري الموموغني ممثلاً السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية ومجموعة من المسؤولين والقضاة والباحثين في القطاعين العام والخاص وهم السادة:

- السيد خليفة التونكتي - مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية
- السيد زهير إسكندر - مدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية
- السيد محمد القلبي - رئيس مجلس المنافسة
- الاستاذ فرحات التومي - محامي أعمال
- الاستاذ سامي الفريخة - استاذ جامعي ومحامي أعمال
- الاستاذ لطفي أبو زيان - أستاذ جامعي في الاقتصاد
- السيد هشام اللومي - رجل أعمال وممثل عن القطاع الخاص
- السيد هادي بوقراس - رئيس تحرير مجلة "الأخبار القانونية"
- السيدة جينا الشماس مراد - المديرية التنفيذية لشركة إستشارة الغد العالمية ومنسق التوعية لمشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممثلة الدكتور وسيم حرب، المؤسس والمشرف العام على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.



وأدار الحوار الكاتب الوطني ومنسق المشروع في تونس السيد محمد بن فرج الذي استهل الورشة بكلمة ترحيبية تطرق فيها إلى أهمية الوعي في تعزيز القوانين التجارية بما يعزز التوجه نحو الإصلاح التجاري على المستوى التشريعي. كما عرض لبرنامج الورشة ومفصلها التنظيمية.

تلتها كلمة ترحيبية للسيدة جينا الشماس مراد نيابة عن الدكتور وسيم حرب رحبت فيها باسم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وبإسم شركة استشارة الغد العالمية بالحضور الكريم وشكرت كاتب الدولة للتجارة الخارجية السيد شكري الماموغني على حضوره ومعالي وزير التجارة والصناعات التقليدية السيد رضا بن مصباح على رعايته للورشة. كما شكرت اجهزة الوزارة الادارية والفنية على تحضير الورشة والدعوة اليها وتنظيمها. وخصت بالشكر الكاتب الوطني ومنسق المشروع في تونس السيد محمد بن فرج الذي لم يوفر جهداً في التنسيق والمتابعة لتكون ورشة العمل الاولى في حملة التوعية حول تطوير واصلاح القوانين التجارية في تونس فاتحة خير على ورشات العمل اللاحقة في اليمن ولبنان والامارات العربية المتحدة. وإعترت السيدة الشماس مراد عن الدكتور وسيم حرب لعدم حضوره الى تونس الحبيبة بداعي التحضير لورشة اليمن التي انعقدت في اليمن في اليوم التالي، في صنعاء، يوم الاحد في 22 تشرين الثاني 2009، وورشة لبنان التي انعقدت في بيروت، يوم الثلاثاء في 24 تشرين الثاني 2009.

كما شكرت بأسم المركز والمشرف العام وفريق العمل، معالي الوزراء على اهتمامهم الجدي بأعمال مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونتائج التحديث والتطوير؛ حيث ان المركز والمشروع التابع له لا يزيدان عن كونهما حافزاً صغيراً بالقياس مع حماس سيادة كاتب الدولة للتجارة الخارجية وسيادة وزير التجارة والصناعات التقليدية والادارات المعنية بتطوير القوانين في تونس، وبالاخص تلك القوانين ذات الصلة بالمنافسة، وهم الذين عملوا بكد ودقة على تطوير قوانين ذو آثار اقتصادية واجتماعية مستدامة، ليرسي التحديث على بيئة الاعمال ويستقطب الاستثمارات الى تونس ويزيد من فرص عمل الشباب العربي التونسي. وتمنت ان تضىء الورشة على اهمية تحديث هذا النوع من القوانين وتطويرها بما يتلائم مع حاجة الاقتصاد التونسي، وعلى ما يجب ان يندرج في جدول اعمال الوزراء العرب المعنيين بتنسيق القوانين العربية مع بعضها البعض. كما لفت السيدة الشماس مراد إلى أهمية التنسيق بين واضعي القانون وبين من يقره وينفذه ومن يطبقه ويتابع حسن العمل به وصولاً إلى فرض العقوبات على المخالفين، مؤكدة في الوقت عينه على

أهمية التضامن مع من يتابع مسيرة الإصلاح الاقتصادي من هيئات اقتصادية ونقابات ومراكز دراسات وأبحاث وجامعات ومجالس مختصة وجمعيات أهلية ناشطة وغيرها. فيعملون على تحقيق الأهداف على كافة المستويات بالتعاون المنتج بين القطاعين العام والخاص.

كذلك، أضاءت السيدة الشماس مراد على دور الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في تأمين المعلومات التي تدعم هذه المسيرة وتساهم في تحسين بيئة الأعمال وما لذلك من تأثير على الاقتصاد والمجتمع. فيشارك الإعلام في تحقيق الغرض المستهدف من التطوير عبر تفسير القوانين المستحدثة أو المعدلة وإيصال المعلومات للمواطنين والرأي العام، ناهيك عن التعمق بالتحليل الإيجابي والسلبى خلال عملية التحديث وعند التطبيق.

وختاماً شكرت في هذا الإطار المشاركين في إحياء ورشة العمل السادة زهير اسكندر- مدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية، محمد القلسي- رئيس مجلس المنافسة، هشام اللومي- رجل الأعمال وممثل عن القطاع الخاص، الهادي بوقراس- رئيس تحرير مجلة "الأخبار القانونية"، والأساتذة فرحات التومي وسامي الفريخة. وأخص بالشكر الفريق الوطني التونسي: سعادة الدكتور محمد بن فرج- الكاتب الوطني، السادة المستشارين: الدكتور لطفي بوزيان، سعادة القاضي أحمد الورفلي، الدكتور/الأستاذ رشدي المحمدي، سعادة المدير العام الدكتور خليفة التونكتي وجميع العاملين في المشروع، شاكرة لهم الجهد الذي بذلوه لإنجاح الورشة. وخصت بالشكر مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI لدعمها هذا المشروع.

وكانت كلمة لكاتب الدولة السيد شكري الموموغني الذي انتهز الفرصة لشكر المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI لإنتقائهما هذا الموضوع الشيق. كما توجه بالشكر من السيدة الشماس مراد للغاية عيناها. وأكد أنها فرصة سانحة لتعميق الحوار بين القطاعين العام والخاص مستذكراً الورشة الوطنية التونسية التي سبقت وأهميتها على مستوى إنجاز التقرير الوطني. وأعلن السيد كاتب الدولة عن دراسات أكثر تعمقاً سيتم طرحها في الورشة الوطنية المنتظرة قريباً، معتبراً أن تونس رائدة في مجال تشريعات المنافسة، وهو توجه ثابت في عمل الحكومة. وركز على أهمية تحسين الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وبالتالي التخفيف من البطالة، لافتاً إلى أن تحديث التشريعات يبقى عنصراً مهماً على طريق الإصلاح الاقتصادي عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع الأوروبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، ما يخفف من كلفة المعاملات وتشعبها ويعزز من شأن التحكيم والمصالحة والقضاء بشكل عام.

كما تطرق إلى أهمية الملكية الفكرية وإلى ضرورة إنجاز قانون السجل التجاري التونسي، معتبراً أن برنامج الرئيس التونسي الإنتخابي قد تبنى الإصلاحات الإقتصادية ما سيحدث فرقاً في الحياة التونسية. وأشار إلى برنامج تأهيل الخدمات الذي يتناول تشخيص الإطار القانوني لثمانية قطاعات إنتاجية، وذلك بالتعاون مع الجامعات التونسية. وركز على أهمية تطوير الكفاءات الوطنية كأساس يتواءم مع تطوير التشريعات. وعول على جهود الإعلام والجامعة التونسية في مجال إدراج البحوث الجديدة، لافتاً إلى أزمة الأسواق العالمية التي تلح على ضرورة تعزيز أسس حوكمة المؤسسات وترشيد القوانين التجارية. واعتبر أن الدولة تساند عملية تحديث القوانين وتطويرها مشيراً إلى مكانة تونس العالمية وتقدمها بالمراتب على صعيد التصنيف التجاري الخارجي. كما أشار إلى أهمية التصدير كمحرك أساسي للنمو، ما يدفع إلى إيجاد إطار إندماجي في المحيط الإقليمي والعالمي، عبر تنفيذ الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وخاصة في مجالي الزراعة والخدمات.



وتوالى كلمات المشاركين التي كان أهمها:

**السيد هشام اللومي** ، وهو رجل أعمال وممثل عن القطاع الخاص، ركز على التصدير أيضاً وإنخراط تونس في التجارة العالمية مثنياً على صحة هذا التوجه لدى الحكومة. وقال أن التشريعات قد وصلت إلى مستوى جيد في قطاع الصناعة، حيث أن تونس قد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال بالمقارنة مع المملكة المغربية ودول شمال افريقيا، وخاصة على صعيد الإعفاءات الجمركية التي قد تصل في تونس إلى عشرة سنوات في كثير من الحالات. وتابع... أن على التجارة التقليدية أن تلحق بالإنجازات التي تحققت في قطاع التجارة الخارجية على مستوى التشريعات، وذلك من خلال التركيز على الحاجات الضرورية للتجارة الموازية والحد من المنافسة غير الشريفة عبر تحديث التشريعات ذات الصلة. وانتقد القطاع المصرفي لعدم قيامه بواجباته، ما يستوجب البحث عن حلول جذرية، وهذا ما يعيق الصناعيين والمستثمرين

أيضاً، ما يدفع بتونس إلى مستوى عالمي عندما تُستكمل هيكلية التجارة عبر تشريعات تُسهل عملها.

وتكلم **القاضي كمال العياري** عن مشاكل السجل التجاري وضرورة إيجاد حل إلكتروني له، منتقداً تعدد القوانين الخاصة بالمصالح الإدارية، ما يعني الزيادة من احتمالات التضارب بين القوانين. ولفت إلى موضوع هجرة القوانين وعودتها إلى موطنها الأصلي وخاصة موطن القطاع التجاري. وشجع على اعتماد قاعدة التريث في صياغة القوانين مقترحاً المباشرة بتجميع القوانين الاقتصادية على أساس قانوني وليس مادي لتلافي إمكانية التضارب، وفقدانها لصفة التناغم والتنسيق في ما بينها. واعتبر أن المعالجة تكمن أولاً في لوجستية الحل عبر تدعيم الإطار القضائي وشبه القضائي للمحاكم، وثانياً عبر تحصين القضاء التجاري والإستعجالي، وتشجيع اللجوء إلى التحكيم والمصالحة وتعميم ثقافة التحكيم والمنافسة الشريفة.

واقترح محامي الأعمال **فرحات التومي** في كلمته التوجه إلى نظام الدوائر الاقتصادية بدلاً من الدوائر التجارية حيث أن ضعفاً ملحوظاً في دور التجار. وطال التشريع بملاحظتين أساسيتين مفادهما أن تمتلك كل مؤسسة ممتلكات مادية تقارب الثلث من رأسمالها لكي يمكن اعتبارها مؤسسة، وأن تخضع براءة الاختراع للفحص لكي يمكن اعتبارها إختراعاً بكل ما للكلمة من معنى.

أما رئيس مجلس المنافسة **محمد القلسي** فتوقف عند إلزامية تطبيق مبدئين يتمحور أولهما عند حرية الصناعة والتجارة، وثانيهما عند تكريس مبدأ المنافسة وهو من ركائز إقتصاد السوق، وعلى هذا الأساس يُستشار مجلس المنافسة في تونس. ولفت إلى أن من شأن تدخلات المجلس في هذا الإطار أن تؤمن مناخ طيب للإستثمار، وأن تُسهل من تعاطي النشاط الإقتصادي من خلال إبداء بعض الملاحظات الجزئية، وكذلك إحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل.

تلاه مداخلة لرئيس تحرير مجلة "الأخبار القانونية" **الهادي بوقراس** الذي وصف الإعلام القانوني بالإعلام الموجه نحو الثقافة القانونية، ومنها الإعلام الذي يُعنى بالتشريعات الاقتصادية وخاصة الدراسات الصادرة عن المصرف المركزي والوزارات. وتوقف عند بعض الصعوبات وأهمها:

1- على مستوى الإعلام الإداري: تولي الإدارة في عديد من الحالات تفسير أو تحليل النصوص القانونية، ما يعتبر خطأ ملحوظاً.

2- على مستوى الإعلام القضائي: يُمنع على بعض الإعلاميين نقل مضمون الأحكام إلى الرأي العام، إلا إذا تمت تلاوتها في جلسة قضائية، ما يعيق إلى حد ما الإعلام القضائي من ناحية شفافيته.

3- على مستوى الإعلام الإلكتروني: الإباحية الملحوظة في الإعلام الإلكتروني غير خاضعة للرقابة والمسائلة الجدية، خاصة في مجال الاقتصاد.

4- على مستوى النشر القانوني: يوجد في تونس شحة في النشر القانوني حيث أن المجالات التي تُعنى بمواكبة التشريعات وتحديثها هي شبه مفقودة، أما الكتب القانونية فهي كثيرة، ما يتطلب اعتماد طرق جديدة لإلزامية نشر الإعلانات القانونية.

5- على مستوى العقلية: صعوبة تلقي النص القانوني من قبل الناس، بالرغم أن الإعلام التونسي متفاعل مع ضرورة مساهمته في مواكبة نهضة التشريع الاقتصادي.

وإختتم مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية خليفة التونكي جلسة الحوار بكلمة أكد فيها على حتمية التوسع في أجهزة الرقابة نظراً للتوسع في النصوص، معتبراً ان المطلوب هو نوعية جديدة من التدخل لتدعيم الرقابة على حماية الحقوق والتجارة الإلكترونية وغيرها، لافتاً إلى أن عدد المخالفات في تونس يقارب الـ 40 ألف سنوياً وهناك ضغط متزايد على وزارة التجارة، ما يتطلب تعزيز جهاز الرقابة بالإضافة إلى مخطط تدعيمي للأجهزة الحالية. كما توقف عند ضرورة مشاركة أطراف أخرى في توفير المناخ التجاري الإقتصادي للناس وتعزيز ثقافة إحترام القوانين، ما يستوجب دعماً إستثنائياً من الدولة على مستوى التشريعات: كقانون التجارة الخارجية وقانون الإذعان وغيرها. وأعلن عن إنفتاح الوزارة لقبول أي إقتراح يسعى إلى تطوير عملها.

وكانت مداخلات للحضور أهمها لعضو مجلس المستشارين السيناتور حياة العواني التي طالبت بإرجاع الثقة في تونس النامية بين المتقاضين والقضاء، والعمل على التسريع في بت النزاعات القضائية . كما دعت إلى إقحام البنوك لإيجاد حل للشيكات دون رصيد، معتبرة أن ثقافة الناس القانونية تجاه المعاملات وفهمهم المستعصي للقانون في كثير من الأحيان يساهم في زيادة النزاعات القضائية وبالتالي الضغط على القضاء وتأخير البت في النزاعات.

كما كان نقاشاً شارك فيه مجموعة من القضاة اللامعين في تونس تمحور حول المواضيع التالية والضرورات الحتمية لمواكبة التحديث:

1- حقيقة تضارب القوانين في تونس.

2- ضرورة اعتماد الليونة في تعديل القوانين من دون المس بهيكل القانون الاساسي.

- 3- عدم جواز إحلال التعويضات مكان العقوبات.
- 4- دعم الإطار البشري في الدوائر كبديل عن زيادة عدد المحاكم للبت في النزاعات، وخاصة في محكمة التعقيب.
- 5- واقع التقاضي المجاني، بإستثناء مستلزمات التقاضي، يشكل عبئاً على الدولة والمالية العامة.
- 6- عدم توفر الإمكانية للقاضي للبت في قضايا الإفلاس إلا بعد الوقوف على رأي اللجنة المختصة، ما قد ينتج عنه أيضاً تأخيراً لدى اللجنة للإحاطة بموضوع النزاع.

وقد حضر ورشة العمل ما يقارب **120** شخصاً يمثلون 120 مؤسسة ومنها المؤسسات الإعلامية وأهمها:

- 1- جريدة الحرية
- 2- جريدة الصباح
- 3- جريدة الإعلان
- 4- LA PRESSE
- 5- African Manager
- 6- ETT
- 7- TAP
- 8- L'Expert
- 9- أخبار تونس
- 10- الأخبار القانونية
- 11- Eco-Journal
- 12- الإذاعة الوطنية
- 13- التلفزيون والإذاعة التونسية – القناة 7
- 14- جريدة الخبير
- 15- رضا بن عمر - صحفي
- 16- نجيبة مخلوف - صحفية



وقد جاءت الترتيبات اللوجستية على مستوى المناسبة حيث وضعت طاولة أساسية مركزية جلس إليها المشاركون، بالإضافة إلى شاشات عملاقة ركزت على جانبي القاعة.



وقد تمت عملية تسجيل المشاركين في البهو الخارجي للقاعة، كما تم إستقبال المشاركين الرسميين في قاعة الشرف. وقد تمكن المنظمون من تأمين كل المستلزمات التقنية بالإتفاق مع إدارة الفندق من كمبيوتر وآلة طباعة وماكينه تصوير. كما تم تقديم ملف كامل عن المؤتمر لجميع المشاركين فور ولوجهم القاعة يتضمن برنامج الورشة والورقة الخلفية والـ Brochure.





وعلقت على جدران القاعة الملصقات المتعلقة بالمشروع لكل من تونس، لبنان، اليمن والإمارات العربية المتحدة. وقد عُززت الإستراحات بالقهوة والمآكل الخفيفة وتوجه الجميع لتناول الغذاء فور الإنتهاء من أعمال المؤتمر.

\*\*\*\*\*

